

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

الاستدلال الحري مع بيانات الشيخ مرتضى الحائري

لقد أدام الشيخ مرتضى الحائري بياناته الرائعة تجاه آية الجمعة قائلاً:

«هذا، مع أنه لو علم المشروعية الوجوبية التعيينية العينية (حتى قبل نزول الآية و لكن) لم يكن ذلك مانعاً عن الأخذ بإطلاق الحكم، لأن بيان وجوب ما ثبت وجوبه (مسبقاً) عند المسلمين للتأكيد و «ضرب القانون» (لنستخرج إطلاقها) كثير جداً مثل قوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» [1] مع أن الوفاء بالعقود و العهود كان أساساً للانتظام (البشري) و كان مشروعيته من الضروريات (فرغم أن لزوم الوفاء قد أصبح حكماً إمضائياً تأكيدياً لا تأسيسياً و لكننا سنعمل الإطلاق عليه أيضاً) و مع ذلك صار بصدد البيان (المطلق) لضرب القانون و لمزيد التأكيد، أو لجهات آخر.

· و منها: أن اشتغال الحكم المطلق على خصوصية من الخصوصيات الدخيلة في الوجوب أو الواجب لا يصلح أن يكون قرينة على عدم كون المتكلم في مقام البيان بالنسبة إلى ذات الحكم (بل مزيداً لإدخال القيد فبؤسه أن يُقنن أصل الحكم و يلاحظ سائر الخصال أيضاً) كيف؟ و لازم ذلك (أي لو استنكرنا البيان لأصل الحكم و سائر الخصال فسيتوجه) الإشكال:

Ø في المثال المعروف أعني: «أعتق رقبة مؤمنة» و جعل القيد قرينة على كونه في مقام بيان أنه لابد أن يكون المعتق مؤمناً في الظرف الثابت وجوبه، و لكن الوجوب لا إطلاق له!

Ø و كذا قوله تعالى في سورة المائدة «فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ» [2] فإن اشتغال الآية على خصوصيات ما، يكون واجباً في مقام كفارة اليمين لا يكون قرينة و لا صالحة للقرينة على عدم كون المتكلم في مقام البيان بالنسبة إلى أصل الواجب (و سائر الجهات بل قد بين أصل الواجب أيضاً إضافة إلى قيود الكفارة، و ذلك مُضاداً للمحققين البروجردي و الخوئي حيث قد حصرا آية الجمعة على مقام تبين خصوصية الشرائط فحسب).

– و يظهر من ذلك أن اشتغال الآية على وجوب السعي إلى الجمعة في ظرف «دخول الوقت و عدم التأخير» لا يكون دليلاً على أنها في مقام بيان أن الجمعة الواجبة بشرائطها يكون وقتها مضيقاً أو أنه لابد من الإتيان بها جماعة.

– و يظهر أيضاً أن الروايات المشتملة على الوجوب (الجمعة) إذا كان عدد خاص (للحُضار) من السبعة أو الخمسة (لتشكيل صلاة الجمعة فهي) صالحة للدلالة، و لا وجه لأن يقال: إنها في مقام بيان اشتراط العدد (فلا تبين أصل الوجوب) إذ ليس ذلك إلا مثل أن يقال: إن آية الكفارة إنما تكون في مقام بيان عدد المساكين (بلا تبين لوجوب التكفير).

– و لعمري إن المناقشة في التمسك بالإطلاق صارت معضلة، فإنه:

1. لو كان الدليل في مقام بيان أصل وجوب الجمعة مثلاً - فيكون مفاده أن صلاة الجمعة واجبة و أنها فريضة من فرائض الله تعالى (فلا تُبين بقیة الخصوصیات إذن و هذا سوف) یَشْکُلُ في إطلاقه - بأنه في مقام بيان أصل التشريع - و أنه ليس في مقام الإطلاق (للجزئیات).

2. و لو كان الدليل متضمناً لخصوصیة من خصوصیات الواجب أو الوجوب (فسوف) یَشْکُلُ بأنه في مقام بيان دخالة الخصوصیة و ليس في مقام بيان (أصل) الوجوب من حيث السعة و الضيق.

Ø فحينئذ يتوجه عليهم، بأنه بأي إطلاق يُتمسك (بل سينسد باب الإطلاق تماماً)؛ لأنه إما أن يكون غير مشتمل على الخصوصیة (و اختصت بأصل التشريع) فيتوجه الإشكال الأول (بأننا كيف نستنبط إطلاق الخصوصیات؟) و إما أن يكون مشتملاً عليها (الخصوصیة) فيتوجه الإشكال الثاني (بأننا سنعجز عن استخراج أصل الوجوب) و الحق هو التمسك بالإطلاق في الموردین (معاً) بلا إشكال و تردید، و الدليل عليه هو المراجعة إلى العرف المحکم في هذا الباب المتضح بما ذكرناه من بعض الأمثلة»[3]

و لكن سنناقش بعض أبعاد بیاناته:

• أولاً: إن استشهاده و تمثيله بآية «أوفوا بالعقود» بأنها تحظى بالإطلاق رغم تأكديتها و إمضاءيتها، فنرفضه لأنها نائية عن محطة الصراع إذ المدعي - كالمحققين البروجردی و الخوئی - قد استنكر جذراً إجراء الإطلاقات من الجمل المؤکدات أساساً فلو أسس الشارع حكماً - كأقيموا الصلاة - ثم شرح خصالها ضمن دليل آخر - كلا صلاة إلا بطهور - فإن الثاني لا يدل على أصل التشريع بل قد ركز على خصلتها فحسب أو على أقل التقادير إن بعض المؤکدات لا تضيف على المؤكد شيئاً فيتوجب عرفاً تفتيش أحوال الدليل المؤكد - فهل يتمتع بالإطلاق أم لا - لا تمحيص المؤكد فإنه عقائرياً محض تأكيد ليس إلا، إذن فأني لنا بإطلاقه؟[4]

• ثانياً: إن مقالته: «إما أن يكون (الكلام) غير مشتمل على الخصوصیة (و اختصت بأصل التشريع) فيتوجه الإشكال الأول (بأننا كيف سنستنبط إطلاق الخصوصیات؟) و إما أن يكون مشتملاً عليها (الخصوصیة) فيتوجه الإشكال الثاني (بأننا سنعجز عن استخراج أصل الوجوب) منبذة و مجابة بأن معظم الخطابات القرآنية قد تكفلت ببيان أصل التشريع، نظير: «كتب عليكم الصيام» و «أقيموا الصلاة» و «آتوا الزكاة» و «أحل الله البيع و حرم الربا» و... فرغم أن الفقهاء القدامى قد استمسكوا بإطلاق آية البيع و الربا، و لكن يعد استظهاراً مشوشاً و مخدوشاً تماماً إذ قد بدت ساطعة أنها لم تتصد لتشريح أبعاد البيع و الربا حتى يُطلقاً من كافة الأبعاد حيث لم تتوفر فيهما مقدمات الحكمة أساساً.

• ثالثاً: حينما أجرى الإطلاق لاصطياد: «أصل التشريع و الخصوصیات معاً» فإننا أيضاً نرتني إمكانية هكذا إطلاقات بلون «الموجبة الجزئية» إذ نماذجه ضئيلة و يسيرة فلا نعتقد وفور موارد «الإطلاق لأصل التشريع مع إطلاق خصوصياته أيضاً» فإن الناطق سيُسَلِّط الضوء إما على أصل الحكم أم على سمة محددة نظير «أكرم كل عالم عادل» فلا ينبع إطلاق إذن، فتطبيقاً له على آيتنا المبحوثة سنعي أنه تعالى لم يُطلقها - من بعد الحضور أم الغيبة - بل ركز فتحدث حول نداء الصلاة - سواء بمعنى شرف الانعقاد أم دخول وقتها - فكيف ستدلل على مقام تشريع أصل وجوب الصلاة أيضاً؛ أجل إن النموذج الشهير: «إذا زالت الشمس فصل» سيسعه أن يُنبأنا حكمين: «أصل تشريعها و إطلاق وقتها» إذ قد أُطلِقت الكلمتان - زالت و صل - بينما آية الجمعة لم تُحدِّد بقیة الشرائط و لا أصل التشريع أساساً.[5]

[1] سورة المائدة الآية ١ .

[2] سورة المائدة الآية ٨٩ .

[3] حائري مرتضى. صلاة الجمعة (حائري). ص 127 قم جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[4] بينما نلاحظ على الأستاذ المعظم بأن نماذج إطلاق المؤکدات وفيرة للغاية ضمن الأدلة - الآية و الرواية - فإحداها نظير: أقيموا

الصَّلَاة، ثُمَّ نَطَقَ تَعَالَى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ» (هود الآية 114) و أيضاً: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» (الإسراء الآية 78) فَرِغَمَ تَأْكِيدِهَا لِأَصْلِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَلَكِنَّهَا قَدْ بَيَّنَّتْ بَعْضَ خِصَالِهَا وَ قَدْ أَجْرَى الْفُقَهَاءُ أَشْكَالَ الْإِطْلَاقَاتِ بِشَأْنِهَا ضَمِنَ الْفَقْهُ فَلَاحِظَهَا، إِذْ مَجَرَّدُ التَّأْكِيدِ لَا يَحْجُبُ الْإِطْلَاقَ أَبَدًا وَ لَمْ يَمْنَعِهِ أَصُولِيٌّ ضَمِنَ أَبْحَاثَهُ أُسَاسًا، بَلْ حَيْثُ يَتِمَّتِ الْقُرْآنُ بِمَخْتَلَفِ الْوُجُوهِ وَ الْمَعَانِي فَبِالتَّالِي سَيَسْتَيْسِرُ لِلْفَقِيهِ أَنْ يَسْتَنْبِطَ عِدَّةَ مَعَانٍ وَ مَرَادَاتٍ مِنَ الْآيَاتِ الطَّاهِرَةِ بِلاَ مَحْذُورٍ إِطْلَاقًا، إِذِنْ سَيَتَبَرَّرُ مَقَالٌ وَ تَمَائِيلُ الشَّيْخِ مَرْتَضَى الْحَائِزِيِّ تَمَامًا.

[5] وَ لَكِنَّكَ تُعَايِنُ تَجَشُّمَاتِ الْأُسْتَاذِ الْمَكْرَمِ لَدَى رَدِّيَاتِهِ عَلَى الشَّيْخِ مَرْتَضَى الْحَائِزِيِّ فَإِنَّ الْأُسْتَاذَ قَدْ أَغْفَلَ الدَّلَالََةَ الْإِتِّزَامِيَّةَ بِمَعْنَى الْأَخْصَصِ لِلآيَةِ حَيْثُ إِنَّ مَنْطُوقَهَا قَدْ تَحَدَّثَ حَوْلَ النَّدَاءِ وَ فَعْلِيَّةِ وَقْتِهَا غَيْرَ أَنَّهَا تَسْتَبْطِنُ أَيْضًا دَلَالََةَ اقْتِضَائِيَّةٍ وَ التَّزَامِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ الَّذِي سَيُمْتَثَلُ حِينَ النَّدَاءِ فَيُفْتَرَضُ أَنْ يُعَدَّ وَاجِبًا تَشْرِيْعِيًّا مَسْبَقًا حَتَّى يُنْفَذَ وَ يُمْتَثَلَ وَ إِلَّا فَلَوْ أَمَرْنَا بِالسَّعْيِ نَحْوَهَا بِلاَ إِجْبَابٍ لِأَصْلِ الصَّلَاةِ لَأَصْبَحَ أَمْرُهُ لَاغِيًّا وَ عِبْثِيًّا – وَ الْعِيَاذُ بِاللَّهِ – فَالْعَقْلَاءُ يُدْرِكُونَ هَذَا التَّرَابُطَ بَيْنَ الْمَنْطُوقِ وَ التَّزَامَاتِ الْعَرَفِيَّةِ النَّيِّرَةِ تَمَامًا، فَلَا يَتَضَرَّرُ اسْتِدْلَالُ الشَّيْخِ مَرْتَضَى الْحَائِزِيِّ بِهَذِهِ التَّكَلُّفَاتِ أَبَدًا وَ خَاصَّةً أَنَّ الْقُرْآنَ حَازَ بِوُجُوهِ عَدِيدَةٍ كُلُّهَا مَرَادَاتٍ بِنَفْسِ الْوَقْتِ كَمَا عَلَّقْنَا مَسْبَقًا.